تقرير حالة العالم في 2017

المنتدى الاستراتيجي العربي يستشرف اليوم مستقبل المنطقة والعالم

محمد بن راشد: نريد لعالمنا العربي أن يكون مكاناً أفضل للشعوب

- سموه: الريادة العالمية لا تكون إلا للدول السباقة بتبني أدوات المستقبل
- 500 مفكر سياسي واقتصادي يسهمون بخبراتهم وآرائهم في المنتدى

دبي - البيان

أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، أن مستقبل العالم العربي سيكون أفضل إذا تمكنت دوله من أدوات الاستشراف السياسي والاقتصادي واستعدت جيداً للمتغيرات والتحديات، وقال سموه لدى اطلاع سموه على تقرير المنتدى الاستراتيجي العربي لحالة العالم في 2017: «نريد لعالمنا العربي أن يكون مكاناً أفضل للشعوب، وهذا بحاجة إلى الإرادة السياسية أولاً، واعتماد نموذج تنموي شامل يضم الشباب العربي الذين هم طاقة واعدة ومحرك للتغيير ومخزون استراتيجي يسترعي الانتباه والرعاية باعتماد نموذج تنموي يقوم على إشراكهم وتمكينهم وتفعيل دورهم في استشراف المستقبل لرسم السيناريوهات وتحويل التحديات إلى فرص والفرص إلى إنجازات».

وأضاف سموه إن التحولات السياسية والاقتصادية العالمية المتسارعة تحتم على العالم العربي الاستعداد بشكل جيد للمستقبل، وأن الريادة العالمية لا تكون إلا للدول السباقة بتبني أدوات الاستشراف المستقبلي.

واستعرض تقرير حالة العالم أبرز الأحداث المتوقعة في المنطقة العربية والعالم سياسياً واقتصادياً، والذي تم إعداده وفقاً لأدوات الاستشراف السياسي والاقتصادي التي يتبناها المنتدى الاستراتيجي العربي.

وفي تناوله لما ستكون عليه حالة العالم سياسياً في 2017، ركز التقرير على تحديات العام الجديد في ظل إدارة الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، متوقّعاً تغيرات جذرية على مستوى العلاقات الدولية.

ورجح التقرير أن تتسبب السنة الأولى من رئاسة ترامب في ضعف الدور القيادي العالمي الذي تلعبه الولايات المتحدة في 2017، وجاء فيه أن العديد من التصريحات العلنية التي أدلى بها الرئيس الأميركي المنتخب أدت إلى عدم وضوح مستقبل السياسة الأميركية الخارجية على المدى القصير.

وفي التوصيات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، نصح التقرير بأنه في ظل الإدارة الأميركية الجديدة، يتعين على صناع القرار تحديد إمكانية الوصول إلى اتفاقات مع واشنطن تُرضي جميع الأطراف.

ورأى التقرير أن تركيز أوروبا سينصب على السياسة الداخلية ولن يكون لها تأثير يُذكر على الساحة الدولية، وستواجه مزيداً من التحديات السياسية، وهو ما سيقوض الأجندة الأوروبية وقدرتها على فرض قوتها خارجيًا.

واقتصادياً، تنبأ تقرير «حالة العالم 2017» بأن نمو الاقتصاد العالمي لن يتجاوز 4 %، وذلك بسبب التحديات المتعلقة بإعادة الهيكلة في العديد من اقتصادات العالم الكبرى خلال عام 2017 باحتمالية تصل إلى 85 % وتأثير ذلك على الاقتصاد العالمي 70%، وستتسبب مجموعة من العوامل المحلية في تجميد برامج إعادة الهيكلة في مختلف الاقتصادات العالمية الكبرى، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي منخفض على المستوى الفردي للدول والعالمي من جهة أخرى خلال العام.

وأفاد التقرير بأن هناك احتمال بانخفاض مستوى إنتاج الدول الأعضاء في «أوبك» إلى 33 مليون برميل يوميًا، وذلك بموجب اتفاق خفض الإنتاج الذي تم التوصل إليه في 30 نوفمبر الماضي، مشيراً إلى أنه سيكون لهذا الاتفاق دور أساسي في دفع الأسعار صعودًا، إذ ستتراوح بين 55-50 دولارًا خلال النصف الأول من عام 2017، قبل أن تعاود الارتفاع في النصف الثاني، لكن دون أن تخترق سقف 60 دولارًا للبرميل. وفي ظل هذا السيناريو، سيعاود النفط الصخري الأميركي تحقيق نمو متواضع بحلول منتصف عام 2017، ولكنه سيحقق مزيدًا من النمو في حال تجاوزت أسعار النفط حاجز 60 دولارًا للبرميل. وسيكون لهذه العقبة تداعيات كبيرة على الدول المنتجة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تحتاج لأسعار نفط أعلى بُغية تحقيق توازن في موازناتها.

ويحضر أعمال الدورة التاسعة للمنتدى الاستراتيجي العربي 2016 التي تنطلق اليوم أكثر من 500 مفكر سياسي واقتصادي للإسهام بخبراتهم وآرائهم في استشراف حالة العالم والعالم العربي سياسياً واقتصادياً في عام 2017، كما يبحث المنتدى أهم القضايا الاستراتيجية التي قد ترسم ملامح العام المقبل.

تقرير حالة العـــ

اطّلع على تقرير حالة العالم في 2017 ويشهـــ

محمـد بن راشـد: العـرب بحاجـة إلى خطـــ

- الاستشراف السياسي والاقتصادي يمهّد لحلول جذرية للتحديات المستقبلية
- الريادة العالمية لا تكون إلا للدول السباقة بتبني أدوات الاستشراف المستقبلي
- مستقبل العالم العربي سيكون أفضل إذا تمكنت دوله من أدوات الاستشراف واستعدت جيداً للتحديات
- نريد لعالمنا العربي أن يكون مكاناً أفضل وهذا بحاجة إلى الإرادة
- الشباب العربي طاقة واعدة ومخزون استراتيجي يتطلب رعاية واعتماد نموذج تنموي يفعّل دورهم
- العالم العربي بحاجة إلى تبني منظور استباقي للتغلب على التحديات

دبي – وام

يشـهد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلـس الـوزراء حاكم دبي، رعـاه الله، اليوم أعمـال الدورة التاسـعة للمنتدى الاستراتيجي العربي 2016 والذي سيركّز مداولاته ولقاءاته الحوارية والاستشرافية لبحـث حالة العالـم والعالم العربي سياسـياً واقتصادياً، وتحليـل التحديات التي ستواجه العالم على المستويين الاقتصادي والسياسي في العام المقبل.

واطلـع صاحب السـمو الشـيخ محمد بن راشـد آل مكتوم أمـس على «تقرير المنتدى الإستراتيجي العربي لحالة العالم في 2017» الذي يستعرض أبرز الأحداث المتوقعـة في المنطقة العربية والعالم سياسـياً واقتصادياً والذي تم إعداده وفقاً لأدوات الاستشراف السياسي والاقتصادي التي يتبناها المنتدى. وأكد أن التحولات السياسـية والاقتصادية العالمية المتسـارعة تحتّم على العالم العربي الاسـتعداد بشكل جيد للمستقبل وأن الريادة العالمية لا تكون إلا للدول السباقة بتبني أدوات الاستشراف المستقبلي.

فرص وطاقات

وقال سموه إن «مستقبل العالم العربي سيكون أفضل إذا تمكنت دوله من أدوات الاستشـراف السياسي والاقتصادي واسـتعدت جيدا للمتغيرات والتحديات.. نريد لعالمنا العربي أن يكون مكاناً أفضل للشـعوب وهذا بحاجة إلى الإرادة السياسية أولاً واعتماد نموذج تنموي شـامل يضم الشـباب العربي الذين هم طاقة واعدة ومحرك للتغيير ومخزون اسـتراتيجي يسـترعي الانتبـاه والرعاية باعتماد نموذج تنموي يقوم على إشـراكهم وتمكينهم وتفعيل دورهم في استشـراف المسـتقبل لرسم السيناريوهات وتحويل التحديات إلى فرص والفرص إلى إنجازات».

منظور استباقي

وأضاف صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، إنّ «عالمنا العربي مليء بالفرص والطاقات التي لو اسـتغلت بشـكل جيد سـيتغير الواقع تماماً.. نحتاج أن نبدأ الآن بتبني منظور استباقي للتغلب على التحديات.. فقد استلهمنا من تجارب التاريخ أن الدول التي استشـرفت المسـتقبل واسـتعدت له جيدا هي التي تقود

نمو الاقتصاد العالمي لن يتجاوز 4 ٪ بسبب تحديات إعادة هيكلة العديد مـــ

دبي- البيان

أعلن المنتدى الاستراتيجي العربي أمس تقرير «حالة العالم 2017» والتـي أعدتـه للمنتدى مجموعة يوروآسـيا، وضم مجمل التوقعات السياسـية والاقتصادية عربيًا وعالميًا، بما فـي ذلك الأبعاد المختلفة لكل من هـذه التوقعات وتأثير التوقعـات العالميـة على منطقة الشـرق الأوسـط عمومًا والعالم العربي خصوصًا.

الاقتصاد العالمي

وتنبأ تقرير «حالة العالم 2017» بأن نمو الاقتصاد العالمي لن يتجاوز 4 ٪، وذلك بسـبب التحديـات لإعادة الهيكلية في العديد من اقتصـادات العالم الكبرى خلال عام 2017 باحتماليـة تصـل إلـى 85 ٪ وتأثيـر ذلك علـى الاقتصاد العالمي 70٪، وستتسـبب مجموعة مـن العوامل المحلية فـي تجميد برامج إعادة الهيكلة فـي مختلف الاقتصادات العالمية الكبرى، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي منخفض على المسـتوى الفردي للدول والعالمي مـن جهة أخرى خلال عام 2017. لن تتجاوز أيضاً الأسـواق الناشئة نمواً اقتصادياً كبيراً أو مفاجئاً على مسـتوى الديون العالمية وذلك لعدم وجود برامج إعـادة الهيكلة. ووفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي، فقد وصلت مستويات الدَّين إلى أعلى مستوى لها منـذ عام 2000، متجاوزة حاجـز 225 ٪من الناتج المحلي الإجمالي.

الأثر العالمي

• سيشـعر قادة بعض الدول بأنهم «قاموا بدورهم» لتنفيذ برامـج إعـادة الهيكلـة. ففي الهنـد، على سـبيل المثال، سـيركن رئيس الوزراء نارينـدرا مودي إلى الإنجازات التي حققهـا بعـد أن نفّـذ جملة مـن الإصلاحات فـي قطاعي السلع والخدمات، وفي السياسة المالية للدولة وفي تحرير الاسـتثمارات الأجنبية المباشرة. أما في اليابان، فسيتجنب رئيس الوزراء شـينزو آبي دعم سياسـاته الاقتصادية، التي عانت الكثير من الانتقادات، وخصوصًا بسبب تفضيله تبني برنامج أمني. وغربًا في المكسيك، قد يرى الرئيس إنريكي بينيا نييتو نجاحاً باهراً في نهاية ولايته كونه حقق تعديلات في قطاعات الطاقة والاتصالات والتعليم والضرائب.

• فيما سـتتخذ دول أخـرى موقف انتظـار للتعديلات الهيكلية لما سـتنتج عنه الانتخابات السياسـية في دولهم. فعلى سبيل المثال، سـينصب تركيز الصين على ما سيسفر عنـه تغييـر قيادتها السياسـية فـي الخريـف المقبل، في حين تتجه الأنظار في فرنسـا وألمانيا إلى الانتخابات التي سـتجري خلال عـام 2017. أما روسـيا، فإنها سـتنتظر ما ستسـفر عنه الانتخابات الرئاسـية التي سـتُجرى في أوائل عام 2018.

أسعار النفط

• سـيفرض الانخفاض في عائـدات النفط على الدول التي تعتمد علـى تصديره مواجهة تحدٍ صعـبٍ يكمن فـي المفاضلة بيـن اللجوء إلى خفض الإنفاق الحكومي المثير للجدل سياسـيًا مـن جهـة، أو تأجيلها من جهة أخـرى، وذلك لمواجهـة خطـر حـدوث مزيد مـن التدهور الاقتصادي وتداعيات سياسية سلبية مستقبلاً.

• سـيتوقف جـزء كبير من قـدرة الدول على تحمل خفـض إنفاقها علـى احتياطاتها النقدية وقدرتهـا على توفير الأموال؛ والتي كلما زادت قيمتها قلت احتمالية اللجوء إلى خفض الإنفاق. كما سيتوقف ذلك على قدرة أنظمتها السياسية على تحمل الضغوطات الداخلية والتزاماتها في تحقيـق أهدافها؛ والتي كلما زادت الضغوطات قلة احتمالية اللجـوء إلى خفض الإنفاق. وإلى جانـب ذلك، فـإن لتوقيـت اتخـاذ مثل هذه القـرارات دور جوهـري؛ إذ يتوجـب تأجيـل خفـض الإنفاق إلى ما بعد إجراء الانتخابات أو تحقيق إنجازات أخرى على سبيل المثال.

• من المتوقع أن تواجه الدول المصدرة للنفط في منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا ضغوطات مالية على حسـب تقديرات صنـدوق النقـد الدولي تُشـير تقديرات صنـدوق النقد الدولي.

• وأخيرًا، سـتتجنب بعض الدول أيـة تعديلات هيكلية لسياسـاتها الماليـة ومنهـا المملكة المتحـدة حيث تركز رئيسـة الوزراء تريـزا ماي على خوض نقاشـات الانفصال من الاتحاد الأوروبي. وسـتلجأ تركيا إلى فرض ضغوط على القطاع الخاص، في ظل اسـتعادة الحكومة التركية موازينها السياسية بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة.

وأوصى التقرير منطقة الشـرق الأوسط وشمال أفريقيا بأنـه سـيكون المجـال مفتوحًا أمـام قـادة دول المنطقة لاقتناص الفرصة في استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات والتـي تبحث عن نمو اقتصادي مـرن لتكون مصدر جذب للمستثمرين.

مستقبل أسعار النفط

وحول التوقعات الاقتصادية العالمية أشار التقرير مستقبل أسـعار النفط خلال عـام 2017، وأنه لن يتجاوز متوسـط أسعار خام برنت 60 دولارًا باحتمالية تصل إلى 85٪، وتأثير ذلك على الاقتصاد العالمي ستصل نسبته إلى 75٪.

وأضاف التقرير أن مسـتوى إنتاج أوبك سـينخفض إلى نحـو 33,0 مليون برميل يوميًا، وذلك بموجب اتفاق خفض ألإنتاج الذي تم التوصل إليه في 30 نوفمبر. وسيكون لهذا الاتفاق دور أساسـي في دفع الأسعار صعودًا، إذ ستتراوح بيـن 50-55 دولارًا خلال النصف الأول من عام 2017، قبل أن تعـاود الارتفاع في النصف الثاني، لكن دون أن تخترق سقف 60 دولارًا للبرميل. وفي ظل هذا السيناريو، سيعاود النفـط الصخـري الأميركي تحقيـق نمو متواضـع بحلول منتصف عام 2017، ولكنه سيحقق مزيدًا من النمو في حال تجاوزت أسـعار النفط حاجز 60 دولارًا للبرميل. وسيكون لهذه العقبة تداعيات كبيرة على الدول المنتجة في منطقة الشـرق الأوسط وشـمال أفريقيا، التي تحتاج لأسعار نفط أعلى بُغية تحقيق توازن في موازناتها.

توصية

وأوصـى التقرير بأنـه يتعين على دول المنطقـة المُنتجة للنفـط ألاّ تُعوِّل كثيرًا على احتمالية أن يؤدي اتفاق تجميد إنتاج النفط أو حتى خفضه إلى دفع أسـعار النفط صعودًا. وقد يتعين عليها كذلك تعزيز قدرتها على توفير الأموال من مصادر غير نفطية و/أو اللجوء إلى خفض الإنفاق الحكومي بشكل عاجل، خاصّة إذا ما تبنت مُجتمعة فكرة بقاء أسعار النفط منخفضة خلال الفترة المقبلة.

أوروبا مصدر مخاطر

توقـع تقرير «حالـة العالم 2017» أن تكـون أوروبا مصـدراً لعدد من المخاطـر الاقتصادية والمالية خلال عـام 2017 باحتمالية تصل إلى 60 ٪؛ وتأثير ذلك على الاقتصاد العالمي سـتكون بنسـبة 60 ٪، وسـينتج عن الالتزامـات النقدية والماليـة الأوروبية مخاطر تتعلق بالنمـو والاسـتقرار المالي لأوروبـا والعالم ككل عام 2017. ووفقًـا لتقديرات صندوق النقـد الدولي، فقد عانـت البنوك الأوروبية من انخفاض أسـعار أسـهمها بنسـبة تجـاوزت 10 ٪ منذ اتخـاذ القـرار البريطاني بالخروج من الاتحـاد الأوروبي. وفاقم هذا الانخفاض مـن التحديات التـي يُعانـي منها القطـاع المصرفي المتأثر بأسـعار الفائـدة المنخفضة ومـن بيئة تعاني مـن الكثير من العوائق التي تحول دون تنفيذ عمليات دمـج وإعادة هيكلة. وفي هذه الأثناء، سـينأى القادة السياسـيون الأوروبيـون الذين يعملـون على معالجة أزمات على أكثر من صعيد بأنفسـهم عن بذل ما تبقى من جهد سياسـي لديهم في معالجة تحديات مصرفية. وإذا ما أُضيف هذا الأمر إلى التوقعات المالية المتدنية فـي دول تمتد مـن اليونان إلى الطـرف الجنوبي من القارة الأوروبية بما في ذلك فرنسـا، فسـيكون خطر حدوث عدوى ماليةً ممكنًا.

وأوصى التقرير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأنها قد تتأثر الاسـتثمارات أو الأصول الشرق أوسطية في أوروبا والمعرضة للتقلبات في الاقتصاد الأوروبي، بالتوتـرات الاقتصاديـة فيهـا. وفـي ذات الوقت، قد تصطـدم محـاولات دول المنطقة لاسـتقطاب تمويل خارجي بعدم قابلية المستثمرين بالمخاطرة وهو الأمر الذي عززته حالة التوتر الاقتصادي في أوروبا.

انتعاش التجارة العالمية

أشـار تقرير «حالـة العالـم 2017» إلى أن نمـو القطاع التجـاري لن يتجاوز 3 ٪، ليبقى حول معدل النمو العالمي المتوقع فـي 2017 أو دونه باحتماليـة تصل إلى 80 ٪، وتأثيرهـا علـى الاقتصـاد العالمي بنسبة تصل إلى 65 ٪، وستحول مجموعة مـن العوامـل الهيكليـة والضغوطـات السياسـية المستمرة دون انتعاش التجارة العالمية خلال عام 2017. وسيُشـكّل ذلك تحـدٍ أمام النمو العالمي الذي اعتمد على التجارة منذ عقود طويلة.

الأثر العالمي

وأشـار التقريـر إلـى أنه يوجـد عاملان رئيسيان سـببا انخفاض التجارة العالمية، أولاً شـهدت الأسـواق ومنتجـي السـلع طفـرة التكنولوجيا الحديثـة والتي أدت عن الاسـتغناء بشـكل كبير عـن العمالة واسـتبدالها بأنظمـة الـذكاء الاصطناعي للوصـول إلى العملاء. ثانياً، تواجه منظمة التجـارة العالمية بطـيء التحول الرقمي في أتمتة الإجراءات التجارية. وبالنسـبة للعوامل السياسية قال إنه ستستمر ردود الفعـل الشـعبية المناهضـة للدخول في اتفاقيـات تجاريـة إقليمية كُبـرى خلال عـام 2017. ففـي الولايـات المتحـدة، على سـبيل المثال، لـن يكون هنالك ميل للدخـول فـي اتفاقيات تجاريـة جديدة، وذلك بصـرف النظر عن مصير الشـراكة عبر المحيط الهـادئ. أما في أوروبا، فإن المباحثـات الرامية للوصول إلى شـراكة تجارية واسـتثمارية عبر المحيط الهادئ، ستسـتمر بتحقيق تقـدم بطيء في أفضل حالاتهـا، وذلك بسـبب انشـغال كل من فرنسا وألمانيا بالانتخابات الرئاسية. وفي هـذه الأثناء، سـتحتاج المملكة المتحدة إلى سـنوات حتى تتضـح طبيعة علاقاتها التجاريـة الجديدة مع أوروبا وشـراكاتها خارجها بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.

وأشـار إلـى تداعيـات أخـرى حيث سـتواجه التجارية الدولية قيوداً سـتحول دون قدرتها على دفع النمو العالمي، وهو ما سـيكون له آثار سـلبية على الأسـواق الناشـئة بالتحديـد، خصوصًا مـع اعتماد هذه الأسواق على النمو التجاري للوصول لمستويات الاقتصادات المتقدمة.

وأوصى التقرير قادة دول المنطقة، إذا ما أرادوا أن يبقوا في الطليعة، أن يتخذوا خطوات في التكامل التجاري شـبيه بتلك التي بدأت تترسخ في الأسواق المتقدمة. يعتبر التكامل التجاري أحد أهم المجالات التي يمكـن من خلالها تحقيق المزيد من النمو في المنطقة.

ـــالم في 2017

ـــد اليوم فعاليات المنتدى الاستراتيجي العربي

ـــط استباقية لمواجهة التحوّلات المتسارعة

التوجهات العالمية اليوم والدول التي تنتظر ما ســيحدث ستظل تراوح مكانها في موقع المترقب».

أدوات الاستشراف

ويشــهد المنتدى الإســتراتيجي العربي هذا العام مشاركة نخبة من أبرز المفكرين وعلماء السياسة والاقتصاد في المنطقة والعالم بمن فيهم رئيس الوزراء البريطاني الســابق ديفيد كاميرون والمدير السابق لوكالة الاستخبارات الأميركية ليون بانيتا ووزير الخارجية المصري السابق نبيل فهمي والمفكر السياسي البروفيسور غسان سلامة ونتاليا تاميريسا من صندوق النقد الدولي.

كما يشارك في المنتدى د. محمد العريان رئيس مجلس التنمية العالمية للرئيس الأميركي باراك أوباما وجورج قرم وزير المالية اللبناني ســابقا ود. ممدوح سلامة خبيــر النفــط العالمي وإيان بريمــر رئيس مجموعة «يوروآســيا» المتخصصة في الدراسات والاستشارات السياسية.

500 مفكّر

ويحضر المنتدى أكثر من 500 مفكر سياسي واقتصادي ليسهموا بخبراتهم وآرائهم في استشراف حالة العالم والعالم العربي سياسيا واقتصاديا في عام 2017 ويبحثوا في أهم القضايا الاستراتيجية التي قد ترسم ملامح العام المقبل.

ويقدّم المنتدى جلســتين لاستشراف حالة العالم وحالة العالم العربي اقتصادياً في 2017 من خلال استعراض أهم التوجهات الاقتصادية وآثارها.

يذكــر أن المنتــدى الاســتراتيجي العربــي انطلق في العــام 2001 تحت رعاية صاحب الســمو الشــيخ محمد بن راشــد آل مكتوم كمنصة لاستشراف المستقبل والتعــرف على حالة العالم والتوجهات المســتقبلية سياســيا واقتصاديا في العالم والعالم العربي.

شبكة تواصل

يجمع المنتدى الاستراتيجي العربي مجموعة من قادة العالم والمفكرين لمناقشة أهم القضايا الملحة. ويمثل المنتدى شــبكة للتواصل تضم مجموعة من الجلســات التي تســاعد على فهم أفضل للتوجهات المســتقبلية جيوسياســياً واقتصادياً على صعيد المنطقة والعالم بهدف الوصول إلى عالم أفضل.

ـــن كبريات الاقتصادات

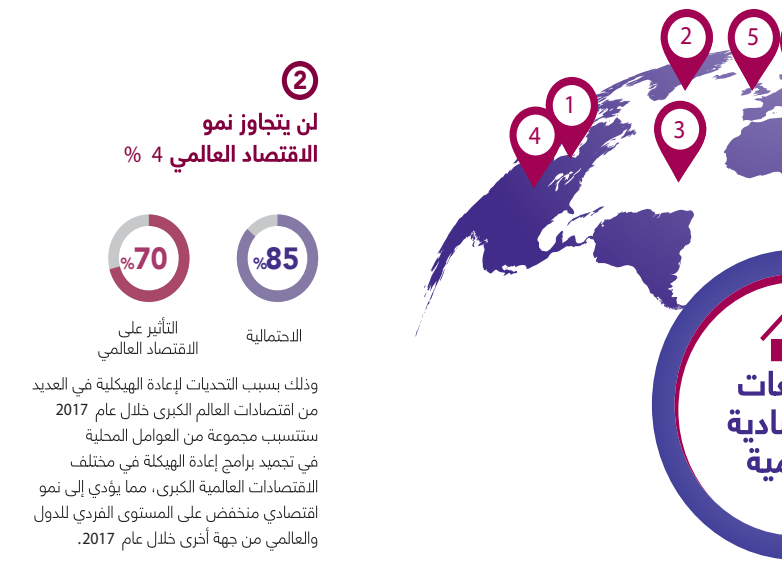

وذلك بسبب التحديات لإعادة الهيكلية في العديد من اقتصادات العالم الكبرى خلال عام 2017 ستتسبب مجموعة من العوامل المحلية في تجميد برامج إعادة الهيكلة في مختلف الاقتصادات العالمية الكبرى، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي منخفض على المستوى الفردي للدول والعالمي من جهة أخرى خلال عام 2017.

مما سيؤدي إلى تعزيز حالة عدم الثقة في الأسواق العالمية

رغم احتمالية البدء في المفاوضات الخاصة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في وقت مبكر من عام 2017، إلا أنه لن يتم تحقيق الكثير بحلول نهاية العام، مما سيؤدي بدوره إلى تعزيز حالة عدم الثقة في الأسواق.

سينتج عن الالتزامات النقدية والمالية الأوروبية مخاطر تتعلق بالنمو والاستقرار المالي لأوروبا والعالم ككل عام2017. ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، فقد عانت البنوك الأوروبية من انخفاض أسعار أسهمها بنسبة تجاوزت 10 % منذ اتخاذ القرار البريطاني بالخروج من الاتحاد الأوروبي.

هل ستنجح الدول العربية في تعزيز التعاون الاقتصادي؟

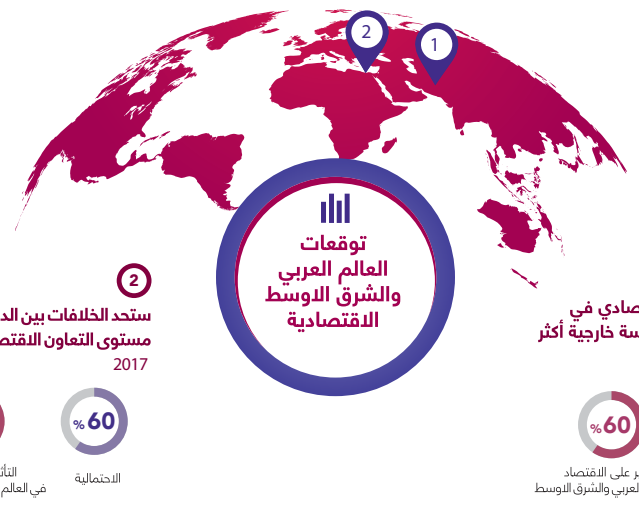

لن يكون لارتفاع عوائد النفط وتحسن مناخ الأعمال في إيران دور في تبنيها موقفا إقليميا وعالميا أكثر حزما وذلك لعدة أسباب، منها انشغال النخبة فيها بالانتخابات الرئاسية التي ستعقد خلال الربع الأول من عام 2017، وثانيا عدم وصول اقتصاد الدولة لنقطة تحول جوهرية رغم النمو الذي يحققه.

سوف تضعف الخلافات بين القوى الإقليمية من جهود الوحدة العربية ومن آفاق تعزيز التعاون الاقتصادي في عام 2017. وكان الربيع العربي قد أدى إلى انهيار المنظومة الأمنية في المنطقة، ولكن المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى نجحت في ملء الفراغ مؤقتا.

تساءل تقرير «حالة العالم 2017» هل ستنجح الدول العربية في تعزيز مستوى التعاون الاقتصادي فيما بينها خلال عام 2017؟ وأجاب متوقعاً أن الخلافات بين الدول العربية ستحُدُ من مستوى التعاون الاقتصادي باحتمالية تصل إلى 60٪ وتأثير ذلك على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستصل نسبته إلى 70٪، وسوف تضعف الخلافات بين القوى الإقليمية من جهود الوحدة العربية ومن آفاق تعزيز التعاون الاقتصادي في عام 2017. وكان الربيع العربي قد أدى إلى انهيار المنظومة الأمنية في المنطقة، ولكن المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى نجحت في ملء الفراغ مؤقتاً. ومع ذلك، يبدو أن هنالك تصدعات جديدة في العلاقات بين الأنظمة العربية بدأت تطفو على السطح، إذ تقوم مصر بدور جوهري في إعادة تحديد التحالفات الإقليمية. كما ستُشكّل حالة التشرذم في العالم العربي تحديات حقيقية أمام تعزيز فرص التعاون الاقتصادي، وخاصة بين مصر ودول الخليج العربي.

وأشار التقرير إلى أن الأثر الإقليمي لضعف التعاون الاقتصادي سيظهر في نقاط منها أن القيادة المصرية حالياً تعمل على تطوير سياسة خارجية أكثر استقلالية من ذي قبل، والتي تُفضل إعادة تأسيس جامعة الدول العربية بوصفها المؤسسة العربية الأكثر أهمية. وطالما رفض المسؤولون المصريون التقارب مع الحكومة التركية، التي ينظرون إليها على أنها قوة خارجية تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.

وإلى جانب ذلك، فإن مصر لا تدعم إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، على العكس من الموقف السعودي. ومع ذلك، ستظل العلاقات بين مصر والسعودية علاقات بناءة.

وسيؤدي غياب الغطاء السياسي القوي إلى جعل الفرص الاستثمارية خارج المنطقة أكثر جذباً. كما سيُعيد القطاع الخاص النظر في استراتيجيته؛ إذ سيخشى الرؤساء التنفيذيون من أن تُشكّل التوترات التي تحدث في منطقة تُعاني من أطر تنظيمية ضعيفة مصدر خطر لا يمكن تجاوزه.

وقد تفقد دول الخليج العربي حماسها تجاه الاستثمار في مصر. وإلى جانب ذلك، سيكون للتعقيدات التي تُصاحب تنفيذ الإصلاحات السياسية في مصر دور سلبي في هذه العملية. ويمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة تبني سياسة فريدة حيال علاقاتها الاقتصادية مع مصر، إلا أن احتمالات الدخول في شراكة أعمق وأكثر استدامة بين دول الخليج ومصر ستضعُف.

وأوصى التقرير بأنه ينبغي أن يسعى قادة المنطقة إلى إعادة بناء إطار تعاون بعيد المدى لتطوير القطاع الاستثماري وإرجاع الاستقرار للمنطقة.

اقتصاد إيران يشهد إعادة بناء

تساءل تقرير «حالة العالم 2017» هل سيؤدي التحسن الاقتصادي في إيران إلى تبنيها سياسات أكثر حزمًا خلال عام 2017؟ وأجاب لن يؤدي النمو الاقتصادي في إيران إلى تبنيها سياسة خارجية أكثر حزمًا في 2017 باحتمالية 80 %؛ ونسبة التأثير تصل الى 60 %، وتوقع أنه لن يكون لارتفاع عوائد النفط وتحسن مناخ الأعمال في إيران دور في تبنيها موقفًا إقليميًا وعالميًا أكثر جزمًا وذلك لأسباب عدة، منها انشغال النخبة فيها بالانتخابات الرئاسية التي ستُعقد خلال الربع الأول من عام 2017، وثانيًا عدم وصول اقتصاد الدولة لنقطة تحول جوهرية رغم النمو الذي يحققه. وثالث هذه الأسباب أن السياسة الإيرانية الخارجية هي سياسة هيكلية ولا تتأثر بالمؤثرات الاقتصادية قصيرة المدى، وهو ما تنتهج إيران سياستها الخارجية على سياسة الأمر الواقع.

عوائد

وحول الأثر العالمي للسياسة الإيرانية أوقع التقرير أنه سينصب تركيز النخب السياسية في إيران خلال النصف الأول من عام 2017 على الانتخابات الرئاسية التي ستُعقد خلال شهر مايو، وليس على الإصلاحات أو السياسة الخارجية.

ورغم ارتفاع عوائد النفط والنتائج المتواضعة للبرامج الإصلاحية التي نفذتها الحكومة الإيرانية، كإصلاح القطاع المصرفي، فإن الاقتصاد الإيراني يشهد إعادة بناء من القواعد، ما سيتطلب الكثير من الهيكلة قبل أن يُنظر إلى مكانتها الاقتصادية كأصل من الأصول التي يُعتد بها في السياسة الخارجية.

مواقف

وبصرف النظر عن الاعتبارات آنفة الذكر، فإن من يُحدد مواقف السياسة الخارجية الإيرانية، ومستوى تدخلاتها الإقليمية والدولية، هو النخبة الحاكمة المُحافظة، التي لا ترى في الموقف الاقتصادي للدولة متطلبًا أساسيًا للمغامرات السياسية فيها.

وأوصى التقرير بأنه لا بُد أن يُدرك صناع القرار في المنطقة بأن من يتخذ القرارات الاقتصادية والقرارات السياسية الإيرانية الخارجية هم مجموعة مختلفة من صناع القرارات. فمن جهة، يعني ذلك أنه ليس بالضرورة أن تُشكل القوة الاقتصادية المتنامية لإيران مصدر تهديد، ومن جهة أخرى، يعد ذلك بمثابة تذكير بأن إيران لا تحتاج إلى أن تكون دولة غنية حتى تكون أكثر جزمًا.

الهجمات الإلكترونية تتصدر قائمة المخاوف

توقع تقرير «حالة العالم 2017» أن الهجمات الإلكترونية التي تستهدف أنظمة التحكم الصناعي، بما في ذلك المصانع والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومصافي النفط، ستصبح من أبرز المخاوف وأكثرها انتشارا خلال عام 2017، بعد أن كانت نادرة الحدوث وغامضة في الماضي. وقد شهد عدد الهجمات ضد أنظمة التحكم الإشرافي وتجميع البيانات (SCADA) زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة الماضية؛ إذ تضاعف عددها بمعدل سنوي، كما من المتوقع أن يستمر هذا التوجه خلال عام 2017.

انترنت الأشياء

وحول الأثر العالمي للهجمات الإلكترونية، أشار التقرير الى أن «نقاط الاختراق» التي يستغلها المهاجمون ستتضاعف مع تطبيق عدد متزايد من القطاعات الصناعية وشركات إنترنت الأشياء الصناعية، بغية الارتقاء بمستوى الكفاءة في عملياتها الإنتاجية وقنوات التوزيع لديها، حيث بات المهاجمون أكثر عددا فقد اقتصرت الهجمات على أنظمة التحكم الصناعي في الماضي على الجهات الحكومية، وذلك بسبب المستوى التقني المتقدم المطلوب لشن مثل هذه الهجمات. ولكن المهارات المتطورة التي يتمتع بها المهاجمون من جهة، وضعف الأهداف من جهة، جعلت من الجهات غير الحكومية هدفا محتملا للمهاجمين وبشكل متزايد.

ومع تدني مستوى الحماية برغم الزيادة الموثقة في عدد الهجمات على أنظمة التحكم الصناعي وأثرها، تظل معظم الشركات والحكومات التي تُشرف على هذه الأنظمة دون مستوى الاستعداد الكافي، وذلك بسبب ضعف انتباهها ومواردها المخصصة لهذه القضية الجوهرية.

حماية

وأوصى التقرير بأنه يتعين على حكومات المنطقة إجراء تقييم معمَّق لنقاط الضعف التي تُعاني منها أنظمة التحكم الصناعي وأنظمة التحكم الإشرافي التي تتحكم ببُناها التحتية الأساسية. وقد يتعين عليها كذلك استقطاب شركاء دوليين من شركات الحماية الإلكترونية الرائدة، وأن تتأكد من أن الشركات الرائدة في البنى التحتية الأساسية هي أعضاء في تحالُفات وائتلافات تتبادل المعلومات الخاصة بالتهديدات الإلكترونية وأنها قادرة على الاستفادة من أفضل الممارسات في القطاعات وأكثرها تطورا. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في قطاعات البنى التحتية ذات الصلة بالمياه والنفط، وذلك نظرا لموارد المنطقة والتزاماتها.

تقرير حالة العـــ

المنتدى الاستراتيجي العربي .. استشـــ

كيف سيكون الاستقرار في شمال العراق

■ العراق.. الحرب المستمرة | أرشيفية

توقّع تقرير «حالة العالم 2017» أن تنجح الحكومة العراقية بطرد تنظيم داعش من مدينة الموصل، ولكن المدينة ستتحول إلى مركز للصراع بين القوى الإقليمية والقوى المحلية. فمن جهة، ستتنافس دول المنطقة من أجل تغيير ميزان القوى في شمال العراق. ومن جهة أخرى، ستتنافس العصبية والطائفية بغية فرض السيطرة على المدينة والمناطق المحيطة بها. وسينجح الوجود العسكري التركي شمال العراق في دعم النفوذ السني، ولكنه سيزيد أيضًا من تعقيد العلاقات مع الحكومة المركزية في بغداد.

وستتحول منطقة شمال العراق إلى ساحة للتنافس الإقليمي، حيث ستسعى مختلف القوى الإقليمية إلى صياغة المستقبل السياسي للمدينة والأحياء المحيطة بها. وإلى جانب ذلك، ستميل طهران إلى إيجاد ممر آمن إلى الأراضي السورية في الشمال. ولذلك، فإن الأجندات الإقليمية المتنافسة والمتنازعة ستكون مصدرًا لتأجيج النزاع بعد تحرير الموصل.

ومن المحتمل أن يكون للحكومة العراقية والمليشيات الموالية لها اليد العليا في شمال العراق، ولكن المدينة ستظل مقرًا للقوات ذات الأجندات والاستراتيجيات المتضاربة، ما يزيد بدوره من فرص التصادم فيما بينها.

ويعود ذلك في جزء منه إلى الديناميكيات المحلية، كما يمثل ارتباط الفصائل العراقية وتبعيتها لمختلف التحالفات الإقليمية. وفي حين تسعى الحكومة المركزية في بغداد لإعادة الموصل تحت جناحيها، فإن الأكراد يسعون بدورهم للسيطرة على المرتفعات الواسعة المطلة على مدينة نينوى، ذات الإثنيات المتعددة والواقعة إلى الشرق من الموصل. وفي هذه الأثناء، تسعى المليشيات الشيعية إلى المحافظة على وجود دائم لها بغية إيجاد توازن مع القوى الكردية والسنية وحتى مع القوات التركية في العراق.

وتُشكّل الوساطة الأميركية وسيلة فعالة للحيلولة دون وقوع اشتباكات بين جميع الفصائل الموجودة شمال العراق، في الوقت الذي يظل فيه تحرير الموصل هو الأولوية. ومع ذلك، فقد شهد الالتزام الأميركي تجاه العراق تحولات، مما يعني أن المسؤولين الأميركيين سيعانون من أجل ضمان مواءمة الأجندات المختلفة لحلفائهم في العراق. وإلى جانب ذلك، قد يزيد نمو الشعور القومي داخل العراق من تعقيدات المشهد فيه.

ويرى تقرير المنتدى الاستراتيجي أن قادة المنطقة يجب أن يضطلعوا بدور قيادي للوصول إلى حل عربي لطبيعة الحكم في شمال العراق. ومع تزايد حدة التنافس بين أنقرة وطهران في شمال العراق، فإن كلا البلدين يعملان على تقويض سيادة العراق على أراضيه، ولذلك، يظل القادة العرب هم المؤهلون.

تقرير المنتدى الاستراتيجي العربي عن
حالة العالم في 7

المنتدى الاستراتيجي العربي
ARAB STRATEGY FORUM

1 ستتسبب السنة الأولى من رئاسة ترامب في ضعف الدور القيادي العالمي الذي تلعبه الولايات المتحدة في 2017

85% الاحتمالية

70% التأثير على السياسة العالمية

أدت العديد من التصريحات العلنية التي أدلى بها الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب إلى عدم وضوح مستقبل السياسة الأمريكية الخارجية على المدى القصير، وهو ما أثار تساؤلات حول التزام الولايات المتحدة بدورها القيادي في النظام العالمي الجديد.

3 سيكون عام 2017 عام انتظار وترقب بالنسبة لروسيا

70% الاحتمالية

65% التأثير على السياسة العالمية

سيستمر صناع السياسات في روسيا في تبني موقف ترقب وانتظار خلال عام 2017 خاصة مع قدوم إدارة الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب ذات المواقف الأكثر تقاربا مع روسيا، والتي تبعث الأمل من جديد باتباع الطرق الدبلوماسية على جبهة السياسة الخارجية. أما على الصعيد الاقتصادي، لن تكون هناك إجراءات حاسمة وهيكلية نظرا لكبر حجم المخزون المالي.

4 سينطوي التغيير في القيادة الصينية على المزيد من المخاطر الاقتصادية، لكنه لن يكون مصدر خطر عام 2017

70% الاحتمالية

80% التأثير على السياسة العالمية

سيؤدي تركيز النخبة الحاكمة في الصين على التغيير في القيادة الصينية خلال عام 2017 والذي يحدث مرة كل 5 سنوات، إلى صرف انتباه صناع القرار في الصين وزيادة احتمالات سوء الإدارة الاقتصادية من جهة، وتقليل احتمالات تبني سياسة أمنية خارجية أكثر حزما من جهة أخرى.

ما الذي يُمكن توقعه من روسيا؟

سيستمر صناع السياسات في روسيا في تبني موقف ترقب وانتظار خلال عام 2017، خاصة مع قدوم إدارة الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب ذات المواقف الأكثر تقارباً مع روسيا، والتي تبعث الأمل من جديد باتباع الطرق الدبلوماسية على جبهة السياسة الخارجية. وعلى الصعيد الاقتصادي، لن تكون هناك إجراءات حاسمة وهيكلية نظراً لكبر حجم المخزون المالي.

وقال تقرير «حالة العالم 2017» أن الأيام الأولى في إدارة ترامب ستبشّر، وإن بشكل مؤقت، بفترة من الوفاق بين الولايات المتحدة وروسيا. كما سيحُدّ ميل الرئيس الأميركي الجديد تجاه تبني الموقف الروسي من الأزمة السورية وحلف الناتو وأوكرانيا من أي ميل لدى الكرملين لزيادة التوتر مع أميركا. وسيكون أمام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين فرصة لتعزيز مكاسبه في مجال السياسة الخارجية قبل إجراء الانتخابات الرئاسية في شهر مارس من عام 2018. كما سيستغل بوتين عام 2017 للمضي قدماً في إعادة هيكلة قاعدة سلطته لتعزيز مقاليد الحكم بين يديه.

صندوق الاحتياط

وعلى الصعيد الاقتصادي، في حين تخطط روسيا لاستنزاف صندوق الاحتياطي لديها البالغ قيمته 32 مليار دولار أميركي خلال عام 2017، فإن مزيجاً من احتياطاتها في صندوق الثروة الوطنية التي تبلغ قيمتها 72 مليار دولار أميركي وزيادة معدل الإقراض وخفض الإنفاق سيحول دون الحاجة إلى تنفيذ إصلاحات مالية حساسة من الناحية السياسية قبل الانتخابات الرئاسية في مطلع عام 2018.

وسيمنح هذان التطوران مجتمعان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين فرصة لتعزيز مكاسبه في مجال السياسة الخارجية قبل إجراء الانتخابات الرئاسية في شهر مارس من عام 2018. كما سيستغل بوتين عام 2017 للمضي قدماً في إعادة هيكلة قاعدة سلطته لتعزيز مقاليد الحكم بين يديه. ويبدو أن روسيا ستعزز من موطئ قدمها خلال عام 2017، ولذلك، قد يتعين على القادة في المنطقة تقييم قيمة التعاون الإقليمي طويل الأمد مع موسكو.

■ بوتين.. مكاسب في السياسة الخارجية | رويترز

الصين مصدر خطر أم استقرار؟

يرى تقرير «حالة العالم 2017» أن التغيير في القيادة الصينية سينطوي على المزيد من المخاطر الاقتصادية، ولكنه لن يكون مصدر خطر سياسي على العالم في عام 2017.

وسيؤدي تركيز النخبة الحاكمة في الصين على التغيير في القيادة الصينية خلال عام 2017، والذي يحدث مرة كل 5 سنوات، إلى صرف انتباه صناع القرار في الصين وزيادة احتمالات سوء الإدارة الاقتصادية من جهة، وتقليل احتمالات تبني سياسة أمنية خارجية أكثر حزمًا من جهة أخرى.

تغيير القيادة

رغم التزام إدارة الرئيس الصيني الحالي شي جين بينغ بأجندته الإصلاحية، إلا أنه من المحتمل أن تؤجل هذه الإدارة أو تسمح بتعديل في بعض أكثر البنود طموحًا ضمن خططها الإصلاحية. ورغم أن ذلك لن يكون ذا أثر على معدلات النمو الصينية؛ إذ من المتوقع أن تبقى قريبة من النسبة المستهدفة البالغة 6.5 %، إلا أنها لن تجعل من الاقتصاد الصيني محركًا مستدامًا للاقتصاد العالمي على المدى البعيد. وثمة العديد من الإصلاحات التي قد تواجه مصاعب متزايدة، بما في ذلك إصلاح الشركات المملوكة للدولة، وإصلاح سوق الأسهم وتحرير حساب رأس المال، وتخفيض مستوى الديون.

وسيحرص قادة الحزب على أن لا يُنظر إليهم على أنهم تراجعوا عن قضايا السياسة الخارجية القريبة من جوهر شرعية الحزب، مثل المطالب المتعلقة بتايوان والمطالب البحرية في بحر الصين الجنوبي، ولذلك، سيقود التركيز على مؤتمر الحزب الشيوعي صناع السياسات الصينيين لتجنب الإقدام على أي مخاطر متعلقة بقضايا إقليمية أو دولية أخرى، بغية تجنب الانشغالات غير الضرورية قبيل الحدث المهم في خريف عام 2017. وقد يُترجم هذا الحرص من خلال تبني منهج متساهل تجاه بعض القضايا مثل انخراط الصين في الصراع السوري، والخوض في التوترات بين الجارتين باكستان والهند، وتجنب الانخراط في مشاحنات أمنية جديدة في الخارج.

الحذر

أظهرت الصين اهتمامًا متزايدًا بشؤون المنطقة خلال السنوات الأخيرة، ولكن ينبغي من قادة المنطقة الحذر من أن هذا النمط قد لا يشهد نموًا بنفس الوتيرة خلال العام المقبل مقارنة بالأعوام السابقة أو مستقبلًا. كما ينبغي أن يُحيط صناع السياسات في المنطقة علمًا بالهشاشة المتزايدة للاقتصاد العالمي نتيجة لتأجيل الصين لتنفيذ إصلاحات جوهرية، والآثار المحتملة لذلك الوضع.

ما هي محاور السياسة الأوروبية ؟

رأى تقرير «حالة العالم 2017» أن تركيز أوروبا عام 2017، سينصب على السياسة الداخلية ولن يكون لها تأثير يُذكر على الساحة السياسية الدولية خلال 2017.

وستواجه أوروبا مزيداً من التحديات في الجانب السياسي خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، وهو ما سيقود الأجندة الأوروبية وقدرتها على فرض قوتها خارجياً. وسيكون السبب وراء هذا التحدي السياسي تركيز الدول القيادية الثلاث، وهي ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، على قضاياها الداخلية، وذلك على حساب التعاون الخارجي. ففي 2017 ستشهد فرنسا انتخابات رئاسية وستشهد ألمانيا انتخابات كذلك. وفي الوقت ذاته، سينصب تركيز المملكة المتحدة على ترتيب شؤونها الداخلية للحد من المخاطر السلبية لقرار خروجها من الاتحاد الأوروبي.

ضعف أوروبي

ويعتبر التقرير أنه لن يكون باستطاعة أوروبا التعامل مع الأزمات الحالية، مثل الأزمة الأوكرانية والأزمة السورية وأزمة اللاجئين وتنظيم داعش، ما سيؤدي بالتالي إلى تفاقُم المخاطر المتصلة ببعض هذه القضايا خلال عام 2017 و/أو استمرارها إلى عام 2018.

وتوقّع أن تواجه أوروبا تحديات في مواجهة أزمات جديدة، وذلك لانشغال القادة السياسيين في تحدياتهم الداخلية.

التخلي عن شركاء

ويعتقد واضعو التقرير أنه قد يتعين على قادة المنطقة التخلي عن اعتمادهم على شركائهم الأوروبيين لتقديم الدعم الدولي لهم خلال عام 2017. وبدلاً من ذلك، يُمكنهم النظر إلى التحول في القيادة الفرنسية والألمانية على أنها فرصة لوضع حجر الأساس لتغيرات محتملة في السياسات.

وفي الواقع، شهدت مواقف المرشح الرئاسي الفرنسي آلان جوبيه تجاه منطقة الشرق الأوسط تغيراً خلال الفترتين التي تولى فيهما منصب وزير خارجية فرنسا. ففي الفترة من 1995-1993، كان جوبيه ينظر إلى العلاقات القوية مع الحكومات المحلية بوصفها طريقة مهمة للحفاظ على استقرار منطقة الشرق الأوسط. إلا أن هذا الموقف شهد تغيراً كبيراً إبان الفترة الثانية التي تبوأ فيها منصب وزير الخارجية بين عام 2012-2011، حيث تبنى منهجية أكثر مرونة، ما مهّد الطريق أمام التدخل ضد الأنظمة المعادية التي كان من المتوقع سقوطها في ذلك الوقت.

ـــالم في 2017

ـراف التحديات ورسم خريطة الاستقرار

كيف ستتطور التهديدات الإرهابية على المستوى الدولي

لدى التنظيمات الإرهابية حافز لتأكيد استمراريتها بعد فقدانها السيطرة على موطئ قدمها

يتوقّع تقرير «حالة العالم 2017» أن يرتفع عدد الهجمات الإرهابية خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2017.

وخلافًا للاعتقاد السائد، فإن المكاسب التي تم تحقيقها باستعادة أراضٍ كانت خاضعة لسيطرة تنظيم داعش في كل من العراق وسوريا سوف تؤدي إلى تزايد الهجمات الإرهابية بدلاً من الحد منها. وقد عانى العالم بالفعل من ارتفاع وتيرة الهجمات المرتبطة

بهذا التنظيم خلال عامي 2015 و2016، وهو اتجاه من المتوقع أن يستمر خلال الفترة المقبلة.

وثمة الكثير من الأسباب لهذا النمو المتوقع في الهجمات، وتشمل: أولاً، تشجيع تنظيم داعش لمجنديه من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن يظلوا في بلدانهم الأصلية ويقوموا بتنفيذ هجمات محلية. ثانياً، أن ما يُعرف «بالمقاتلين الأجانب» الموجودين داخل الأراضي الخاضعة لسيطرة التنظيم قد يعودون إلى بلدانهم الأصلية وهم يحملون في جعبتهم خبرات متراكمة تُساعدهم على تنفيذ هجمات أكثر تعقيداً. وثالثاً أنه سيكون لدى الجماعة الإرهابية حافز أكبر من أي وقت مضى للتأكيد على استمراريتها بعد فقدانها السيطرة على موطئ قدمها في المنطقة.

ويرى التقرير أن قائمة الدول التي ستكون أكثر عُرضة للتأثر بهذه السيناريوهات تشمل فرنسا وبلجيكا وهولندا وألمانيا وإيطاليا وإندونيسيا وماليزيا وأستراليا. ويمكن للجهود الاستخباراتية القوية أن تحد من مخاطر وقوع مثل هذه الهجمات في دول مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وسنغافورة وروسيا، رغم أنها لن تكون قادرة على منعها بشكل كلي.

وفي التوصيات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بهذا الصدد ذكّر التقرير قادة دول المنطقة، ولو كانوا على علم مسبق، أن الحرب على تنظيم داعش الإرهابي ستتواصل . ويجب عليهم التفكير فيما إن كانت الهجمات المتزايدة على دول خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستعزز من عزم هذه الدول على تعزيز التعاون الرامي إلى مواجهة هذه الجماعة الإرهابية أم ستضعفه.

eurasia group politics first
Arab Strategy Forum Report on the State of the World in 2017
تقرير المنتدى الاستراتيجي العربي عن حالة العالم في 2017
المنتدى الاستراتيجي العربي ARAB STRATEGY FORUM

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعزز حالة عدم الثقة في الأسواق العالمية

فترة العامين للتفاوض تطيل أمد الضبابية ما قد يؤثر على الاقتصاد العالمي

دعا تقرير حالة العالم في 2017 قادة المنطقة إلى إيلاء مستقبل العلاقات التجارية البريطانية مع الشركاء غير الأوروبيين اهتماماً خاصاً باعتبارها قضية لم تحظَ بالاهتمام الكافي، وتوقع التقرير ألا يشهد العام 2017 إنجاز الكثير على صعيد إجراءات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي رغم احتمالية أن تشهد بواكير أيامه بداية المفاوضات الهادفة لهذه الغاية، مما سيؤدي بدوره إلى تعزيز حالة عدم الثقة في الأسواق.

ومع توقعات بأن تؤكد المحكمة العليا البريطانية ضرورة أن يُقر البرلمان تفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة التي تقضي ببدء إجراءات الانفصال بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، فمن غير المحتمل أن يُعارض أعضاء البرلمان بدء المفاوضات، وذلك خوفاً من أن يُنظر إليهم على أنهم يقفون في وجه إرادة الشعب البريطاني.

ويعلي التقرير من فرضية أن تُفعّل رئيسة الوزراء البريطانية تريزا ماي، المادة 50 من المعاهدة في الربع الأول من 2017، ما سيمهد الطريق أمام بدء المفاوضات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي حول طبيعة العلاقات بين الطرفين. مستبعداً أن يتطلب إجراء تفعيل المادة 50 حصول ماي على الموافقة الكاملة من البرلمان، مشيراً إلى أن ذلك إذا حدث سيزيد من حالة عدم الثقة حول مستقبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال إطالة مفاوضات الانفصال.

أثر الخروج

رغم التعامل مع قضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من خلال عملية مفاوضات واحدة، إلا أن الأمر ينطوي على جانبين مختلفين، هما: شروط خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من جهة وشروط العلاقات التجارية التي ستجمع بين الطرفين من جهة أخرى. ورغم تحديد إطار زمني مدته عامان لتحقيق تلك النتائج، إلا أن تحديد السبل التجارية التي ستجمع بين الطرفين مستقبلاً سيستغرق أكثر من ذلك بكثير. ومن شأن هذا الأمر أن يُطيل من أمد حالة عدم الثقة التي تلُف الأسواق مما قد يؤثر على الاقتصاد العالمي.

وسيتمحور هدف المملكة المتحدة على تحقيق أقصى قدر من ميزات الدخول إلى السوق الأوروبية الموحدة مع تقديم أقل قدر من التنازلات. من أهمها القضية المتعلقة بالتحرك الحر للعاملين، والرقابة القضائية الأوروبية، والمساهمة في موازنة الاتحاد الأوروبي.

ومن جهة، ربما يشهد الاقتصاد البريطاني تباطؤاً في حجم الاستهلاك والتوظيف نتيجة لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، ومن جهة ثانية، ستستمر القضايا الأخرى الأساسية، مثل مستقبل ما يُعرف بحقوق «جواز السفر» للبنوك الراغبة في العمل في جميع أرجاء الاتحاد الأوروبي من مقراتها داخل المملكة المتحدة، في التسبب بتوترات في الأسواق، بينما سيظل مستقبل العلاقات التجارية البريطانية يتسم بالغموض المثير للقلق، ليس مع الاتحاد الأوروبي فحسب، ولكن مع الشركاء التجاريين غير الأوروبيين.

ويوصي التقرير قادة المنطقة بإيلاء اهتمام خاص بمستقبل العلاقات التجارية البريطانية مع الشركاء غير الأوروبيين، باعتبارها قضية لم تَحظَ بالاهتمام الكافي رغم أهميتها.

eurasia group politics first
Arab Strategy Forum Report on the State of the World in 2017
تقرير المنتدى الاستراتيجي العربي عن حالة العالم في 2017
المنتدى الاستراتيجي العربي ARAB STRATEGY FORUM

هل سيشن «داعش» هجمات خارج سوريا والعراق؟

توقع تقرير «حالة العالم 2017» أن يؤدي تكثيف العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش إلى بداية انهياره في سوريا والعراق خلال عام 2017، ومع ذلك، فسيشن التنظيم هجمات إرهابية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وستؤدي العمليات العسكرية التي تقودها قوى غربية وإقليمية إلى تداعي سيطرة التنظيم وآلته ونفوذه في سوريا. ولكن، ستصبح جميع المناطق المحررة من سيطرة تنظيم داعش محورًا للتنافس بين مختلف الفصائل المتصارعة.

الأثر العالمي للمكاسب

■ من المحتمل أن يفقد تنظيم داعش سيطرته على الموصل في بدايات عام 2017، وذلك بسبب التفوق العددي للقوات المشاركة في العمليات مقارنة بمقاتلي التنظيم. ومع ذلك، سيلجأ التنظيم الإرهابي إلى نقل الموارد التي لا تزال لديه إلى المناطق الخاضعة لسيطرته في سوريا.

■ لا يزال المجتمع الدولي يفتقر لوجود شركاء حقيقيين لمساعدته في مواجهة تنظيم داعش في سوريا. ورغم أن لدى نظام الأسد أعدادًا كبيرة من القوات العربية غير المتطرفة، إلا أن التعامل مع النظام السوري يظل سامًا سياسيًا. وتُشكّل قوات سوريا الديمقراطية، التي يتولى الأكراد قيادتها خيارًا مناسبًا من الناحية السياسية، إلا أن توسعها في مناطق عربية قد يخلق توترات طائفية في شرق سوريا. ورغم أن مجموعات الثوار المدعومة من تركيا تُشكّل خيارًا مناسبًا لنشرها على الحدود، إلا أنها تتسم بالضعف الشديد أو التطرف الشديد، مما يحول دون نشرها للمشاركة في معركة الرقة.

■ سيرد تنظيم داعش على خسارة الموصل وأجزاء كبيرة من العراق من خلال شن هجمات انتقامية تستهدف شركاء الولايات المتحدة. وإلى جانب ذلك، سيتم استغلال الهجمات الإرهابية للحفاظ على الدوافع التي تُشجع المتطرفين على الالتحاق بالتنظيم للمحافظة على وجوده في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

التوصيات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا:

يجب أن يبدأ القادة في المنطقة بالتفكير في دعم تحرك إقليمي يهدف إلى مكافحة التطرف، إذ أدت المؤسسات الدينية المتطرفة إلى تدمير دول في المنطقة، وأضعفت الثقة بين مختلف المجتمعات العرقية والطائفية، وتركت تأثيرًا سلبيًا على صورة الدول العربية لدى الغرب.

■ داعش خطر ماثل قابل للتمدد | أرشيفية

ما هو مستقبل الصراع السوري؟

توقع تقرير «حالة العالم 2017» أن يستعيد النظام الحاكم في سوريا بقيادة الرئيس بشار الأسد شرعيته، وذلك بفضل استعادة السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي السورية تمتد من دمشق إلى حلب. ورغم أن هذا لن يعني وضع حد للحرب الأهلية الدائرة هناك منذ سنوات عدة، إلا أن القيادة السورية ستكون في وضع أفضل يمُكنها من استعادة السيطرة على الجزء الغربي من البلاد. ويرى تقرير «حالة العالم 2017» أنه رغم إصرار المجتمع الدولي على استخدام القوة العسكرية والسياسية لإجبار نظام الأسد على تشارك السلطة، إلا أن القوى الدولية ستُدرك بأن الحكومة السورية تمثل السلطة الصالحة الوحيدة المتبقية في الدولة.

ورأى التقرير أن استعادة نظام الأسد السيطرة على مدينة حلب ستكون إنجازاً كبيراً للنظام والقوى الخارجية الداعمة له، وأهمها روسيا وإيران. كما سيفقد المتمردون قاعدة أساسية في الشمال إلى جانب أهميتها السياسية. وإلى جانب ذلك، ستُعزِّز قدرة النظام السوري على إعادة تأسيس العلاقات التجارية والاقتصادية بين الشطرين الشمالي والجنوبي.

ويتوقّع التقرير أن يعترف المجتمع الدولي بأهلية النظام وقد تُعيد بعض الدول علاقاتها مع الحكومة السورية في دمشق. أما على الصعيد الإقليمي، فستكون الدول التي اتخذت موقفًا وسطيًا ولم تتبن موقفًا عدائيًا من النظام، مثل مصر والجزائر وتونس، في وضع يُمكنها من استئناف العلاقات مع دمشق. ولن يضع أي إنجاز استراتيجي يُحققه النظام حداً للحرب الأهلية. ورغم أن الثورة ضد نظام الأسد أخذت طابعاً «إسلاميًا»، إلا أنها تحظى بدعم شريحة واسعة من السكان. وبينما ستستمر الولايات المتحدة في دعم مقاتلي المعارضة بغية إيجاد توازن عسكري، ومنع الأسد من فرض شروطه في التسوية.. يبدو أن روسيا عازمة على مساعدة النظام في الدخول في مفاوضات من موقف قوة لا ضعف. ومن غير المحتمل أن يلجأ المعتدلون إلى النأي بأنفسهم عن التيارات المتشدّدة.

دور فاعل

وينصح التقرير قادة المنطقة أن يفكروا بلعب دور أكثر فاعلية في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة في سوريا. كما لن يكون بمقدور المجتمع الدولي دعم الخطط الهادفة إلى تغيير نظام الأسد إذا ما نجح الأخير في السيطرة على مفاصل الدولة المهمة. ويجب أن تدعم الوساطة العربية شمول المعارضة المعتدلة في السلطة.

تقرير حالة العالم في 2017

قيادة الولايات المتحدة مهدّدة في ظل الإدارة الجديدة

تداعيات لانتخاب ترامب على أميركا والعالم

نسبة التضخم في أميركا قد تؤدي إلى مزيد من الركود محلياً وعالمياً

يتعين على دول المنطقة الوصول إلى اتفاقات مع واشنطن ترضي الجميع

دبي - البيان

توقّع تقرير حالة العالم 2017 أن تتسبب السنة الأولى من رئاسة دونالد ترامب في ضعف الدور القيادي العالمي الذي تلعبه الولايات المتحدة في 2017. وجاء فيه أن العديد من التصريحات العلنية التي أدلى بها الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب أدت إلى عدم وضوح مستقبل السياسة الأميركية الخارجية على المدى القصير، وهو ما أثار تساؤلات حول التزام الولايات المتحدة بدورها القيادي في النظام العالمي الجديد، معتبراً أن هذه التصريحات ستزيد من حدة مخاوف حلفاء الولايات المتحدة خلال عام 2017.

انتخاب ترامب

يرى التقرير أن ثمة احتمالاً كبيراً أن لا تلجأ إدارة ترامب إلى الانقلاب التام والمفاجئ على التحالفات الأميركية طويلة الأجل، ولكن تصريحات الرئيس المنتخب حول هذا القضية ستتسبب بإثارة مخاوف حلفاء أميركا، وخاصة في أوروبا وآسيا وستُضعف من قوة هذه التحالفات.

ستؤدي السنة الأولى من إدارة الرئيس ترامب إلى تدني مستوى الثقة في نظام (بريتون وودز وهو نظام إدارة المال والتعاملات المصرفية) ونظام السوق العالمي الحر، مما قد يُعجِّل في تحول النظام العالمي الأميركي الوحيد إلى نظام عالمي بديل متعدد الأطراف.

وسيُعاني النظام المالي العالمي من دور قيادي الذي تقوم به الولايات المتحدة الأميركية المحتمل حدوثه في عام 2017، وخاصة فيما يتعلق بمصداقية الولايات المتحدة كمُناصر لقيم الحرية.

وفي التوصيات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، جاء أنه نظراً للطبيعة الانتقالية لأجندة ترامب تجاه العالم، فقد يتعين على صناع القرار في المنطقة تحديد إمكانية الوصول إلى اتفاقات مع واشنطن تُرضي جميع الأطراف. وفي الوقت الذي سيشعر بعض الحلفاء بالانزعاج بسبب رئاسة ترامب ومدى التزام الولايات المتحدة بتعهداتها، فإن الإدارة الأميركية الجديدة لن تتخلى عن العلاقات التاريخية الخارجية بشكل كامل.

تداعيات اقتصادية

يتوقّع التقرير أن تتجاوز نسبة التضخم في الولايات المتحدة بنسبة 2 % في 2017، ما سيؤدي إلى مزيد من خطر الركود محلياً وعالمياً. وستزيد مجموعة من العوامل التي تشمل سياسات الحماية وضعف الدولار والسياسة المالية التوسعية من الضغوط على مستوى التضخم في الولايات المتحدة، ما يؤدي إلى تخطيه حاجز 2 % المستهدف. وسيُشكِّل ذلك بالتالي تحدياً للاحتياطي الفيدرالي، وقد تكون له تداعيات على الاقتصاد العالمي خلال عام 2017. فمع وصول نسبة التضخم إلى مستويات غير مرغوبة، مدفوعة بمخاوف متعلقة بالسياسات الاقتصادية للرئيس المنتخب دونالد ترامب، سيواجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي خياراً صعباً إما بمواصلة موقفه المتشدد تجاه أسعار الفائدة وتحمُّل اللوم بشأن ضعف النمو، أو تبني موقف أكثر ليونة قد يؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم بشكل كبير، ليتحول بدوره إلى دورة ركود تضخمي إذ لم يتحقق النمو بسبب ضغوط أخرى. ومن شأنه أن يزيد من خطر حدوث ركود اقتصادي محلي، وما يُصاحبُهُ من تداعيات دولية.

توصية

يرى التقرير أن من الأهمية أن يُولي صناع السياسات في المنطقة اهتماماً خاصاً بحالة الاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي في الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة، وهي قضية نُظر إليها على أنها موضع نقاش حتى فترة قريبة لما لها من تأثير على السياسات النقدية وتداعياتها على الاقتصاد.

أثر عالمي

ومن المُحتمل أن تقود السياسات الاقتصادية لترامب من مسيرة الانتعاش الاقتصادي التي تشهدها الولايات المتحدة وتفرض بالتالي قيوداً تصاعدية على التضخم، قد تدفعه لتجاوز 3 %. وتشمل هذه التداعيات تدابير غير داعمة للتجارة (مثل فرض رسوم تعويضية على الواردات الأميركية من المكسيك والصين)، وضعف الدولار نتيجة خطر هروب المستثمرين والدفع باتجاه تبني سياسات مالية توسعية.

ويرى التقرير أن جزءاً من التداعيات الاقتصادية التي قد تجد الولايات المتحدة نفسها واقعة فيها من إمكانية تزايد الضغوط السياسية على رئيسة مجلس الاحتياطي الفدرالي الأميركي جانيت يلين، والتي كانت عُرضة لانتقادات وجهها ترامب خلال حملته الانتخابية عام 2016. وليست هذه المرة الأولى التي يتم فيه شن مثل هذا الهجوم؛ فقد تعرض مارك كارني محافظ البنك المركزي البريطاني لضغوط مماثلة خلال رحلة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وقد يؤدي الفشل في معالجة المخاطر المشتركة، المتمثلة بالتضخم من جهة والنمو البطيء من جهة أخرى، إلى زيادة خطر حدوث ركود اقتصادي في الولايات المتحدة، والذي سيفرض بدوره خطر حدوث ركود اقتصادي أوسع نطاقًا للاقتصاد العالمي.

رصد المتغيرات وفقاً للمستجدات حول العالم

دبي- البيان

قال عبد الله بن طوق، نائب رئيس المنتدى الاستراتيجي العربي: «يأتي المنتدى تجسيداً لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، الهادفة لتلبية احتياجات القيادات والحكومات العربية للتخطيط للمستقبل».

وقال ابن طوق إن دولة الإمارات تواصل ريادتها في التخطيط للمستقبل ووضع الحلول الاستباقية والبديلة للوقوف على المتطلبات اللازمة لمواجهة مختلف التحديات الناشئة إقليمياً ودولياً، وتحقيق السعادة والرخاء لشعبها من مواطنين ومقيمين، ومن هنا يأتي اهتمام الدولة بتنمية شراكاتها مع الدول الشقيقة والصديقة، وحرصها وبشكل مستمر على رصد المتغيرات وتحديث خططها ومشروعاتها وفقاً للمستجدات حول العالم، بغية الوصول إلى عالم أفضل لأكبر عدد ممكن من سكان المعمورة.

كما يسلط المنتدى الضوء على التوقعات الاقتصادية الإقليمية في العام 2017 التي تلقيها نتاليا تاميريسا من صندوق النقد الدولي، حيث ستركز الجلسة على استشراف التوجهات الاقتصادية لدول العالم المختلفة والصعوبات التي قد تواجهها في تحقيق النمو المستهدف.

بالإضافة إلى ذلك يقدم المنتدى جلستين لاستشراف حالة العالم وحالة العالم العربي اقتصادياً في 2017 من خلال استعراض أهم التوجهات الاقتصادية وآثارها.

من خلال نخبة من صناع القرار وعلماء السياسة والاقتصاد

المنتدى يستشرف المستقبل ويبحث التحديات

■ ديفيد كاميرون

■ ليون بانيتا

■ نبيل فهمي

دبي - البيان

يستضيف المنتدى الاستراتيجي العربي اليوم مجموعة من كبار المفكرين والخبراء والمحللين السياسيين والاقتصاديين من أجل استشراف المستقبل وقراءة وتحليل التحديات التي تواجه العالم على المستويين الاقتصادي والسياسي في عام 2017، حيث يأتي عقد المنتدى وسط توقعات ببلوغ الناتج الإجمالي العربي إلى 3,03 تريليونات دولار بنهاية العام المقبل مقارنة مع 2,86 تريليون خلال العام الحالي.

وتأتي دورة العام الحالي من المنتدى في ظل تجدد المخاوف من استمرار تحرك الاقتصاد العالمي في حلقة مفرغة من تباطؤ مستويات الطلب وضعف معدلات النمو الاقتصادي وهو ما يزيد إلى حد كبير من ظروف عدم اليقين التي تواجه النشاط الاقتصادي العالمي خلال عام 2016.

نخبة

ويشهد المنتدى هذا العام مشاركة نخبة من صناع القرار وعلماء السياسة والاقتصاد، لاستشراف حالة العالم سياسياً واقتصادياً في العام الجديد، حيث يشارك كل من رئيس الوزراء البريطاني السابق ديفيد كاميرون، ومدير وكالة الاستخبارات ووزير الدفاع الأميركي سابقاً، ليون بانيتا، كما يستضيف المنتدى كلاً من وزير الخارجية المصري السابق نبيل فهمي، والمفكر السياسي البروفسور غسان سلامة.

كما يسلط المنتدى الضوء على التوقعات الاقتصادية الإقليمية في العام 2017 التي تلقيها نتاليا تاميريسا من صندوق النقد الدولي.

بالإضافة إلى تقديم المنتدى جلستين لاستشراف حالة العالم وحالة العالم العربي اقتصادياً في 2017 من خلال استعراض أهم التوجهات الاقتصادية وآثارها، بمشاركة الدكتور محمد العريان، رئيس مجلس التنمية العالمية للرئيس الأميركي باراك أوباما. كما يشارك جورج قرم، وزير المالية اللبناني سابقاً، والدكتور ممدوح سلامة، خبير النفط العالمي.

وتقدم كلية الدفاع الوطني جلسة تستشرف من خلالها تأثير انتخاب ترامب على الشرق الأوسط في 2017 وكيفية تعامل المنطقة مع الوضع الجديد الذي يبدأ فعلياً في يناير المقبل.

كما عقد المنتدى بالتعاون مع مجموعة يوروآسيا «برنامج التدريب التنفيذي» في دورته الأولى، بهدف إعداد منتسبيه من قيادات تنفيذية في القطاعين الحكومي والخاص في مجال الاستشراف السياسي والاقتصادي في المنطقة.

ويمثّل البرنامج للمنتدى الذي يعد الأول من نوعه في مجال الاستشراف السياسي والاقتصادي، تجربة تعليمية متخصصة تهدف إلى التغلب على التحديات الاقتصادية والسياسية في القطاعين العام والخاص، من خلال اتخاذ قرارات مؤثرة تواكب المتغيرات المحتملة.

وشارك في البرنامج أكثر من 20 مشاركاً من صناع السياسات على المستوى الحكومي والمستشارين السياسيين والاقتصاديين من القطاع العام، بالإضافة إلى مسؤولي القيادات الإقليمية والرؤساء التنفيذيين ورؤساء العمليات في الشركات والمؤسسات من القطاع الخاص.

ويقوم البرنامج بتأهيل المتدربين في مهارات الاستشراف السياسي والاقتصادي، حيث يتيح لهم اتخاذ قرارات حاسمة ترتكز على تحليل ودراسة التوقعات الجيوسياسية والاقتصادية كوسيلة فعالة للتقليل من المخاطر المحتملة.

ويشمل البرنامج مجموعة من الموضوعات الاقتصادية والسياسية من بينها المفاهيم الأساسية للمخاطر السياسية التي تتمثل في تحديد حجم المخاطر وتقليلها، والسياسات الإقليمية والمحلية والاستقرار السياسي في المنطقة والسياسات الاقتصادية، بالإضافة إلى استشراف التوجّهات والفعاليات السياسية والاقتصادية وإدراك أدوات الاستشراف وأساليبه.

تقدير

قدر صندوق النقد الدولي استثمارات الحكومات العربية خلال العام الحالي ستصل إلى 26.3 مليار دولار على أن تصل إلى 26.6 مليار دولار خلال العام المقبل 2017، مع العلم أن معظم هذه الاستثمارات ستتركز في تعزيز الأمن والتعليم والصحة بالإضافة إلى الزيادات في الرواتب الحكومية. وفي المقابل، ستبلغ العائدات الحكومية خلال العام الحالي إلى ما يقارب 24.7 مليار دولار، على أن ترتفع بنسبة 3.7 % خلال العام المقبل لتصل إلى 25.7 مليار دولار.

برنامج

وقالت سهى العليلي، مدير المنتدى الاستراتيجي العربي: «يسعدنا إطلاق برنامج التدريب التنفيذي قبيل انعقاد المنتدى الاستراتيجي العربي، حيث نهدف من خلال هذا البرنامج إلى إعداد كوادر مؤهلة في المنطقة تملك القدرة على مواجهة التحديات المستقبلية ووضع الحلول الملائمة لمختلف الظروف، إذ يتيح البرنامج للمشاركين فرصة اكتساب مجموعة من الأدوات لتحليل المخاطر بالإضافة إلى استراتيجيات للحد من التأثيرات السلبية للسياسة على بيئة الأعمال».

ويحاضر في البرنامج الدكتور ديفيد غوردون، المدير السابق لتخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأميركية، المسؤول السابق في مجلس الاستخبارات الوطني، كبير المستشارين في مجموعة «يوروآسيا».

وقال غوردون: «ستتاح للمشاركين في برنامج التدريب التنفيذي فرصة استكشاف الجوانب الرئيسية للتحديات العالمية، ومنها على سبيل المثال تغيّر محاور النفوذ والتحولات السياسية والإرهاب والاضطرابات والصراعات السياسية وسبل التعاون في الشرق الأوسط، وكذلك بحث ما يمكن انتظاره من فوز دونالد ترامب بانتخابات الرئاسة الأميركية.

كما سيتعلم المشاركون كيفية التعامل مع القضايا التي تنطوي على مخاطر سياسية وطريقة تناولها من زوايا مختلفة، وأيضاً أهمية الأخذ بعين الاعتبار العوامل السياسية عند الانخراط في عمليات اتخاذ القرارات على المستويين المحلي والإقليمي».

توسيع دائرة التفاؤل

وقد يكون الاتفاق التاريخي لدول منظمة أوبك على خفض الإنتاج اليومي للنفط لدعم الأسعار، قد ساهم في توسيع دائرة التفاؤل بخصوص اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط. حيث تشير معظم التحليلات الاقتصادية إلى أن أسعار النفط ستستمر في الارتفاع خلال العام المقبل حتى تصل بنهايته إلى 70 دولاراً للبرميل.

ويعاني عدد من البلدان العربية من فجوات تمويلية متزايدة منذ عام 2011 سواء فيما يختص بالبلدان المصدرة للنفط أو تلك المستوردة له. كما تحول الأوضاع الداخلية في بعض الدول العربية دون استعادة تلك البلدان لتوازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية وتؤثر على النمو المحقق على مستوى الدول العربية كمجموعة.

ومن المتوقع في عام 2017 أن يستمر تعافي الأداء الاقتصادي في الدول العربية في ضوء التحسن المتوقع للنشاط في عدد من القطاعات الرئيسة في تلك الدول التي ستستفيد من التحسن المتوقع للطلب العالمي، وهو ما سيتبعه ارتفاع في مستويات الاستثمار والانفاق الاستهلاكي والصادرات بما يدعم النشاط الاقتصادي الذي من المتوقع ارتفاعه إلى 3,2٪ خلال العام الحالي، فوفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، يواصل النشاط الاقتصادي العربي نموه وسط تقديرات رسمية ترجح معدل 3,16٪ بنهاية العام المقبل 2017، مشيراً إلى أن أهم التحديات التي ستواجه المنطقة العربية اقتصادياً خلال عام 2017 تتمثل في ارتفاع الأسعار والتضخم وقلة الموارد المالية الحكومية وخفض الإنفاق.

الإمارات العربية المتحدة

لجنة متابعة تنفيذ مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة

إعلان عن مناقصتين عامتين

تعلن لجنة متابعة تنفيذ مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة عن طرح المناقصتين الآتيتين:-

م	رقم المناقصة	اسم المشروع	قيمة الوثائق (نقداً بالدرهم)	تاريخ شراء الوثائق	آخر موعد لتسليم العطاءات	الفئة
1	2016/112	استكمال احلال عدد 13 مسكنا للمواطنين بدفتا/رأس الخيمة	1000	2016/12/14	2017/01/11 (الساعة الحادية عشرة صباحا)	السادسة وأعلى
2	2016/113	استكمال انشاء وانجاز مساكن للمواطنين في مناطق مختلفة بالدولة - المنطقة الشرقية - المجموعة الأولى (عقد سنوي)	4000			الرابعة وأعلى

1- يمكن التقدم بطلب الاشتراك فى المناقصتين المذكورتين أعلاه ، وشراء الوثائق وذلك من خلال خدمة العطاءات والمناقصات على الموقع الإلكتروني https://services.moid.gov.ae

2- يشترط للاشتراك فى المناقصتين المذكورتين أن يكون المقاول مسجلاً لدى وزارة تطوير البنية التحتية .

3 - على المناقص أن يرفق بعطائه كفالة مصرفية ابتدائية لا تقل نسبتها عن (2٪) من قيمة العطاء ، على أن تكون غير مشروطة وغير قابلة للإلغاء ، وسارية المفعول وكذلك العطاء لمدة (120) يوما من تاريخ فتح المظاريف وقابلة للتجديد لمدة (90) يوما أخرى.

4 - سيتم فتح المظاريف علناً بحضور مقدمي العطاءات أو من يمثلهم .

5 - على المقاول تقديم السعر إلكترونياً مع إحضار نسخة من العطاء والمخططات وأصل الكفالة البنكية أثناء جلسة فتح المظاريف بوزارة تطوير البنية التحتية بدبي ، إدارة المناقصات والعقود ، الطابق الثاني .

6 - يعتبر هذا الإعلان جزءا متمما لشروط ووثائق المناقصة .

7 - للاقتراحات والملاحظات لوزارة تطوير البنية التحتية يرجى الاتصال على الرقم المجاني 600500500 أو الدخول عبر بوابة الاقتراحات والملاحظات لحكومة دولة الإمارات على الموقع الإلكتروني (www.mygov.ae).

لجنة متابعة تنفيذ مبادرات
صاحب السمو رئيس الدولة